

Distr.
GENERAL

A/AC.105/PV.387
29 October 1998

ARABIC

الجمعية العامة



لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

محضر حر في الجلسة السابعة والثلاثين بعد الثلاثمائة

المعقدة بالمقر، في نيويورك،

يوم الثلاثاء، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، الساعة ١٠/٣٠

(النمسا)

السيد هوهنهنلر

الرئيس:

تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين

هذا المحضر قابل للتصويب.

وبنفي تقديم تصويبات بإحدى لغات العمل. ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصويبه، وتضمينها في مذكرة وإدراجها أيضاً، إن أمكن، في نسخة من المحضر ثم إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2 - 750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة ومحاضر الجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٥٥

تقرير اللجنة الفرعية القانونية عن أعمال دورتها الثانية والثلاثين (A/AC.105/544)

السيد كيرتشسينكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): في بياننا الموجز اليوم، يود

وفد أوكرانيا أن يتناول قليلاً من المشاكل.

أولاً، نشاطر القلق المعرب منه أثناء هذه الدورة إزاء التلوث المستمر للفضاء الخارجي. إن مشكلة الأنقاض الفضائية هي في الواقع أحد الجوانب الهامة لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، ويجب أن نوليها اهتماماً خاصاً. ومع ذلك، نرى أن هذه المشكلة ليست مستعصية على الحل. فيمكن تحقيق تخفيض ملحوظ في التلوث الفضائي عندما تحل الدول بالإحساس بالمسؤولية لدى استكشافها واستخدامها للفضاء. وفي هذا الصدد، يتعين على الدول الممارسة للملاحة الفضائية أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتجنب التلوث، مراعية واجبها في ترك الفضاء الخارجي للأجيال المقبلة نظيفاً من التلوث.

ثانياً، نود أن ننوه في إيجاز ببعض البرامج التعاونية المحددة التي قد تقترحها أوكرانيا في ميدان الفضاء الخارجي والتي ذكرناها في بياننا السابق. ونود، قبل كل شيء، أن نشير إلى إمكانية التعاون العلمي الهايلة الكامنة في مركزنا الفضائي الفريد في بيفباتوريا، وأوكرانيا على استعداد، إذا أبدت دول أخرى اهتماماً، للنظر في مسألة إنشاء مركز دولي للأبحاث الفضائية على قاعدتها هناك.

هناك أيضاً منشأة علمية وبحثية هامة أخرى في أوكرانيا، هي المعهد البحري للفيزياء المائية في سيباستوبول، الذي يمكن أن يصبح أيضاً مركزاً دولياً لدراسة المحيط من الفضاء. ولهذا المعهد منصة فريدة لإجراء بحوث علمية في البحر.

نود أيضاً أن ننوه بمعهد باتون للحام الكهربائي في كييف، الذي حقّ إنجازات كبيرة في ميدان اللحام الفضائي. وإلى جانب القدرة العظيمة في مجال البحث العلمي في الفضاء الخارجي، لدى أوكرانيا أيضاً إمكانية كبيرة في مجال التدريب الإداري للأفراد. ويتحصل عدد من معاهد المرحلة التعليمية الثالثة في أوكرانيا في تدريب متخصصين للقطاع الفضائي الجوي، كما أن بها مراكز تدريبية يمكن أن تستضيف طلاباً من بلدان أخرى أيضاً، وبخاصة من البلدان التي تعكف على تطوير أنشطتها الفضائية الخاصة.

أخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة للتاكيد على استعداد أوكرانيا لعقد حلقة دراسية تدريبية، تحت رعاية الأمم المتحدة، للأجانب المتخصصين في مشاكل استشعار الأرض من بعد، بهدف حل مشاكل الموارد الوطنية والمشاكل الاقتصادية، هذا فضلاً عن استعدادنا لقبول متخصصين في البحوث الفضائية من البلدان النامية على أساس زمالات تدريبية.

السيد هالف (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أدلّي ببعض الملاحظات

الموجزة عن المواقب الثلاثة التي تناولتها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها الأخيرة.

أولاً، فيما يتعلق باستعراض المبادر المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي وإمكانية تنفيذها، يود وفدي أن يرى المبادئ التي اتفق عليها في العام الماضي تطبق من الآنم. إن أهم شيء في الوقت الحالي هو أن تكون هذه المبادئ فعالة من الناحية العملية. فما هي فائدة المبادئ إذا كنا لا نتصرف وفقاً لها؟ أما بالنسبة لتنفيذها المتوقع، فإنه لا أعرف عليه، شريطة أن تكون الحاجة إلى هذا التنبئ قد ثبتت فعلاً، وفي حالة واحدة هي أن تكون التطورات التقنية في ميدان الدفع النووي سبباً في أن تصبح تلك المبادئ غير متجاذبة مع الاستخدام العملي لمصادر الطاقة النووية. بعبارة أخرى، أعتقد أننا ينبغي أن نجاهد من أجل تكييف المبادئ التدريجي مع التطور التكنولوجي.

وفيما يتعلق بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده، يمكن لوفدي أن يوافق على الاستبيان المقترن. فالإجابات التي تأمل في الحصول عليها استجابة لهذا الاستبيان يمكن أن تساعد في تقرير ما إذا كانت هناك حاجة إلى نظام قانوني محدد للأجسام الفضائية الجوية، وإلى أن يتوجه تفكيرها في هذه الحالة.

النقطة الثالثة التي أود أن أتعرض لها هي مسألة الوصول المنصف للمدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه. وهذا الوفد يعتقد أن الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية نجح تماماً في التعامل مع مختلف جوانب منطق الاستخدام المنصف للمدار الثابت بالنسبة للأرض. وبالتالي نفضل أن نترك له أمر تطوير قواعد جديدة إذا نشأت الحاجة إلى مثل هذه القواعد.

السيد تشاندراسيخار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرى وفدي أن التطوير

التدريجي لقانون الفضاء يتسم بأهمية بالغة، ليس فقط لأن هناك حاجة إلى الحفاظ على أهمية الإطار القانوني الدولي الموجود فعلاً في هذا الميدان، بل أيضاً من أجل التوجيه السلس للتطورات الجديدة في تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها، وكفالة أن يعود ذلك بالفوائد على جميع الدول. إن القانون الفضائي الدولي الذي طور حتى الآن يتبع نهجاً فريداً حيث أن المقصود به ليس مجرد القيام بدور تنظيمي. بل أن يكون قوة حفازة لتعزيز التعاون الدولي بالمتابعة النشطة للتطورات الجديدة في مجال الفضاء الخارجي، ونشر فوائد تلك التطورات، والتطوير التدريجي للقانون الفضائي الدولي انطلاقاً من هذه الروح مهمة معقدة؛ وعليها، وبالتالي، أن ندعم كل خطوة صغيرة نخطوها للأمام حتى نتمكن من المضي قدماً.

والاتفاق على المبادئ المنظمة للاستخدام المأمون لمصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي خطوة من تلك الخطوات، خطوة جاءت نتيجة سعي اللجنة الحيثيث والمتوافق إلى توافق الآراء. ويرى وفدي من الأمور ذات الأولوية، من أجل المحافظة على ثقة المجتمع الدولي وتحفيض شواغله، المبادرة باتخاذ جميع الخطوات الالزامية لوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ العملي. وقد تابع وفدينا بعنابة الحجج التي ساقها بعض الوفود من أجل التبكر باستعراض المبادئ وتنقيحها. الواقع أن الحاجة إلى هذا الاستعراض منصوص عليها في المبادئ المعتمدة ذاتها. وفي رأينا أن الهدف من الاستعراض والتنقیح ينبغي أن يكون جعل المبادئ التوجيهية والمعايير الخاصة بتقدير الأمان تتماشى مع توصيات اللجنة الدولية للوقاية من الإشعاع، وهي التوصيات التي استخدمت أساساً لعملنا، وأن توضع في الحسبان، في عمليات الاستعراض، جوانب التقدم التكنولوجي الأساسية التي تتحقق من حين آخر. إلا أن الاستعراض أو التنقیح ينبغي أن يكون باتجاه تسهيل تناقض أكبر وممارسة أيسر، بدلاً من تقويض ما تم تحقيقه فعلاً. وعلى هذا الأساس، نرحب بالاقتراح المقدم إلى اللجنة الفرعية القانونية بأن تلتزم المدخلات من اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. كما تؤيد الكفرة القائلة بأن تناقض المسائل المتعلقة بالتحسينات الإضافية من خلال الفريق العامل المعنى بهذا الموضوع، دون إضعاف الجهد المبذول لكتفالة مراقبة المبادئ المتفق عليها فعلاً.

وإذ ننتقل الآن إلى تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، نلاحظ أنه جرت مناقشات أخرى مفيدة أثناء الدورة الثانية والثلاثين للجنة الفرعية القانونية. ونلاحظ أيضاً أن مزيداً من تبادل الآراء المفيد تم على أساس مفهوم النظم الفضائية الجوية.

لكننا ندرك أنه لا تزال حاجة قائمة إلى المزيد من المناقشة والدراسة المعمقة لتناول فكرة تطوير نظام قانوني للأجسام في الفضاء الجوي ولوضع نهج أساسي يأخذ بعين الاعتبار الأطر القانونية السابقة تطويرها في مجال الفضاء الخارجي. ويفيد وفدى إجراء المزيد من المناقشات حول هذه المسائل في اللجنة الفرعية القانونية.

وبشأن المسائل المتعلقة بطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه، يرحب وفدي بإجراء مزيد من المناقشة بشأن ورقة العمل التي قدمها وفد كولومبيا والتي تتضمن العديد من الأفكار المفيدة. كما نحث أن نواصل بذل الجهد من أجل التوعية بمصالح احتياجات مختلف الدول والتبحر في تطوير الأساس القانوني المتمم لدور الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية.

والآن اسمحوا لي أن أتناول باختصار بند جدول الأعمال الهام الآخر الذي نتناوله في اللجنة الفرعية القانونية، وأقصد مسألة فوائد الفضاء الخارجي. إن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ توخت دوراً لا غنى عنه للتعاون الدولي في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وحتى مع التقدم الذي أحرزناه على مدى عقود ثلاثة ونيف من أنشطة الفضاء الخارجي لم تتحقق بالكامل فوائد الفضاء الخارجي من حيث سهولة الوصول إليها للوفاء باحتياجات وأولويات العديد من البلدان لا سيما البلدان النامية.

ولتقويم هذا الظلم، على أساس النفع المتبادل والتعاون الوفي بالغرض، أجرينا مداولات بشأن البند ٥ من جدول الأعمال في اللجنة الفرعية القانونية. والعديد من المبادئ التي نحاول أن نصوغها بصفتها عناصر هذا التعاون أساسها توافق الآراء الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر يونيسيس ٨٢. وهي تجسد العناصر الأساسية للاعتراف باحتياجات وأولويات الدول النامية وحق الوصول في الوقت الحسن ودون تمييز والتعاون في بناء القدرات الوطنية وإعطاء المرونة لاستراتيجيات التنمية واحترام البيئة والالتزام بالأغراض السلمية.

ورقة العمل التي قدمتها مجموعة الدول العشر تشكل أساساً طيباً للتعبير عن بعض هذه العناصر الأساسية لتعزيز التعاون الدولي، مع إيلاء الاحترام الواجب للمبدأ القائل بأن استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه ينبغي أن يكونا لمنفعة ومصلحة جميع الدول مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بوجه خاص. ووفدنا يؤكد على إلحاح وأهمية إجراء المزيد من المداولات والوصول إلى استنتاجات على أساس ما أحرزناه حتى الآن.

السيد ري (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود الإشارة إلى البنود التي تناولتها اللجنة الفرعية القانونية في دورتها في نيسان/أبريل.

وأبدأ بموضوع استخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي. يرحب وفدي باعتمادنا في اللجنة الفرعية ثم بموجب قرار الجمعية العامة للمبادئ المنظمة لهذا الموضوع. كما نرحب بالخطوط العامة لإجراء مراجعة دائمة في سياق التطور المستمر لقانون الفضاء لأنها تشي جميع المعايير القانونية التي ينبغي تنظيم العملية بمقتضاه.

ومن الواضح أن ذلك ضروري بالنظر إلى التقدم التكنولوجي. ويسعدنا أن اللجنة الفرعية القانونية أتاحت الفرصة لإجراء دراسة مشتركة مع اللجنة الفرعية العلمية والتقنية لجميع هذه البنود من أجل تحديث المبادئ وتعديلها عند الاقتضاء. دون أن يتضمن ذلك أي انتقاد للمبادئ المعتمدة، وهي المبادئ المنظمة حالياً للموضوع بعد ١٢ عاماً من المناقشة الجادة والمفاوضات المكثفة.

وثانياً، أود الإشارة إلى المسألة المتصلة بتعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده وبطبيعة المدار الثابت بالنسبة للأرض واستخدامه. كما هو معروف تماماً إن رسم حدود الفضاء الخارجي تم تناوله بعدد من الطرق المختلفة. وقد نوقشت في بداية الأمر على أساس ما إذا كان من الضروري أن يكون هناك تعريف للفضاء الخارجي ورسم لحدوده - وبعبارة أخرى نطاق قانون الفضاء. وفي التحليل التالي لإمكانية تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده نوقشت نظريات وأراء عديدة. لكن دون التوصل إلى اتفاق في اللجنة الفرعية القانونية. وقد أدى ذلك في نهاية المطاف إلى نهج مختلف، يستند إلى اقتراح الاتحاد الروسي بالتفكير أساساً في نظام قانوني ينظم الأجرام الفضائية.

وقد سبق أن أتيحت لوفدي فرصة الكلام بشأن هذا الموضوع. ونحن نقبل هذا النهج الجديد لدراسة مشكلة تعريف الفضاء الخارجي ورسم حدوده. بيد أننا نعتقد أن المواقف السابق اتخاذها بشأن البحث عن رسم حدود يستند إلى اتفاق بين البلدان ونظيره الـ "١٠٠ كيلومتر" الشهيرة لا تزال لها بعض الوجاهة. إننا نرى أنها الأكثر منطقية من الناحيتين السياسية والقانونية، لكننا بالطبع لن نعارض تناول المشكلة في إطار المعايير الجديدة التي تقتربها وثيقة الاتحاد الروسي.

إننا نحث الدول على الرد على الاستبيان. ويمكن أن تشكل ردودها الأساس للدراسة المعمقة وتحل الاتفاق على الموضوع أمراً ممكناً. ويمكن لذلك الاتفاق أن يجسد بعدئذ معايير القانون الإيجابية التي توضح بالتأكيد مشاكل رسم حدود الفضاء الخارجي ونظام قانوني ينظم الأجرام الفضائية. ويحتاج الأمر إلى مشاركة وتعاون الدول في إعداد صيغ للاعتماد النهائي لاستنتاجات بشأن هذا الموضوع.

و فيما يتصل بمسألة المدار الثابت بالنسبة للأرض فإن وفدي، كما جاء في الوثيقة A/AC.105/544، قد رسمياً وثيقة تسعى إلى الإسهام في حل مشكلة إمكانية الوصول إلى المدار عندما تشير إمكانية الوصول تعقيدات بين دولتين أو أكثر. وأود أن يأخذ نهجنا بعين الاعتبار، لأنه قد يثور عاجلاً أم آجلاً صراع بشأن المواقف التي تتبعها بعض الدول، ومن بينها دولتي، منذ وقت طويل حول كيفية معالجة مسألة المدار الثابت للأرض. وفي هذا الصدد أؤكد أن المشروع الذي قدمناه إلى اللجنة لكي تنظر فيه يسعى إلى حل المشكلة الحقيقية المتعلقة بإمكانية الوصول إلى المدار الثابت بالنسبة للأرض، على الرغم من قواعد الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بشأن هذا الموضوع.

ومن ثم أعتقد أن الوثيقة موجهة نحو التطوير القانوني لمجموعة مبادئ واردة بالفعل في قواعد الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية بغرض حل المشكلة المحددة، مشكلة الوصول إلى المدار.

وقبل أن أتناول بالتفصيل فحوى الورقة الكولومبية، أود من اللجنة أن تذكر بعض الشيء في الطريقة التي ينبغي أن تتناول بها اللجنة الفرعية القانونية دراسة هذه المسألة، لأنه لسوء الحظ - وأقول هذا على أساس مشاركتي في أعمال اللجنة الفرعية - كثيراً ما تميل اللجنة الفرعية إلى إغفال مسائل قانونية والانحراف في مناقشات سياسية. ووفد بلادي يفهم أن هذه الحقيقة لا يمكن فصلها عن السياسات. لكن الاعتبارات السياسية يمكنها أن تصوغ التشريع. وفور حدوث ذلك تكتسب القوانين والنظم دينامية من ذاتها منشأة إجراءات مؤسسية لتنفيذها.

من المعروف بشكل عام أنه توجد أنظمة تخص الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وتحكم المدار الثابت بالنسبة للأرض. وظللنا بالفعل نناقش هذا المدار والوصول إليه منذ عام ١٩٧٣ في مالاغا وتوري موليروس، عندما تنوول هذا الأمر أول مرة. وتلك الأنظمة الخاصة بالاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية انعكست في جميع المعاهدات ذات الصلة بما في ذلك التنجيج الأخير لاتفاق نيس في اجتماع العام الماضي الخاص بالمبعوثين في جنيف.

إن وفد بلادي لم يعترض أبداً على القيام بعملنا القانوني بشأن المدار الثابت بالنسبة للأرض وفقاً لقواعد الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية. بل على العكس من ذلك، نحن نستخدم تلك القواعد باعتبارها أساساً لنا؛ ولذلك ينبغي أن تكون نقطة انطلاقنا في تطوير القانون. وعندئذ إذا وجدت فعلاً مبادئ قانونية كتلك الخاصة بالوصول المنصف، يجب أن نقرر كيف تطبق فعلاً لحل أية مشكلة تنشأ من تطبيقها بطريقة غير قانونية.

إن وفد بلادي اقترح هذه الوثيقة اقتناعاً منه بأن القواعد القانونية القائمة، وعلى وجه التحديد تلك التي تغطي معاهدات الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، لا تكفل وصولاً منصفاً إلى المدار. ونحن نعرف هذا من تحليل البحث المقنع الذي أجري بشأن هذا الموضوع. وبالتالي، حان الوقت لأن يدرك الحقيقة أولئك الذين يحاولون منا إحراز تقدم في تطوير القانون القضائي الجديد: إن النظم الراهنة غير مطبقة بشكل متسق؛ وجواهرها نفسه منتهك. ولهذا فإننا بحاجة إلى توضيح وشرح وتفسير تلك النظم، ويجب أن نفعل هذا على أساس التكنولوجيا الراهنة وبما يتفق مع المبادئ الأساسية.

ذلك هي مهمة اللجنة الفرعية القانونية. يجب على اللجنة الفرعية القانونية أن تضع القانون - وتعيد وضعه - بصرف النظر عن اتفاقه مع الاعتبارات السياسية. إن الأنظمة الراهنة يمكن بالفعل توسيع نطاقها وتفسيرها وتطبيقها. وأعتقد أن ورقة كولومبيا تركز على هذه النقطة؛ إنها تحاول تعزيز القواعد القائمة المطبقة بطريقة لا تتفق مع مقصودها الأصلي. ووفد بلادي سيكون مشاركاً راغباً في جميع المناقشات الخاصة بهذا الموضوع، ما دامت تجري في الإطار القانوني الصحيح.

إن وفد بلادي يثق بأن النهج الجديد الذي ندعوه إليه في اقتراحنا سيتغلب على أي إجحاف قد يكون قائماً في هذا الشأن. إننا لا نسعى إلى أنظمة قانونية خاصة؛ إننا نحاول ببساطة تطوير الأنظمة القائمة حتى تراعي حقوق البلدان النامية بطريقة يكون فيها لجميع البلدان وصول متكافئ إلى المدار. ذلك هو نهجنا. وبهذه الطريقة أعتقد أن وفد بلادي يمكنه تقديم إسهام في التطوير التدريجي لقانون الفضاء. هذا هو جوهر الوثيقة التي قدمتها. ونحن نأمل أن ينظر فيها بالافتتاح الفكري الواجب وعلى أساس الاهتمام القانوني الذي تستحقه.

السيد إردينيشولون (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في بداية بياني، الذي سيركز أساساً على البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال التي تتناول بالترتيب تقريري للجنتين الفرعيتين وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية؛ أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي العميق إذ يرافقه سيد الرئيس - تترأسون اللجنة مرة أخرى. ونحن واثقون بأن قدراتكم وخبراتكم الدبلوماسية المعروفة في الأمور المعروضة على اللجنة سترشد عملنا إلى خاتمة ناجحة.

اسمحوا لي بأن أقدم تحياتي إلى السيد جاسيتوليانا وموظفي مكتب شؤون الفضاء الخارجي الأكفاء على عملهم الجدير بالثناء خلال العام الماضي. ونحن نشعر بالامتنان بشكل خاص للوثائق الأساسية الممتازة التي أعدها مكتب شؤون الفضاء الخارجي لهذه الدورة.

إن البيان الغني بالمعلومات الذي أدلّت به - سيد الرئيس - عند افتتاح الدورة أبرز المنجزات الكبرى التي حققت في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي منذ الدورة الأخيرة للجنة. ووفد بلادي يشارككم مشاركة تامة في تقييمكم بأن الفترة الماضية اتسمت باعتراف متزايد من جانب الدول بالإسهام القيم الذي يمكن أن تقدمه الأنشطة الفضائية في مساعيها الإنمائية. إن التحسين الكبير في المناخ السياسي الشامل في العالم سهل هذا الاتجاه السار. ولقد كان الاحتفال بالسنة الدولية للفضاء هاماً من حيث اعطاؤه محفزاً آخر لجهود التعاون الدولي وإبراز البرامج الفضائية الدولية والوطنية.

من المهم أن يستفيد المجتمع الدولي من هذه الفرصة بالنهوض بالتعاون الأوسع فيما بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي و بتوفير وصول أوسع نطاقاً إلى تكنولوجيا الفضاء لجميع البلدان. إن الهوة الكبيرة بين احتياجات البلدان النامية وقدراتها الفضائية لا تزال غير مردومة. وإمكانيات التعاون بين البلدان المتقدمة النمو الفضائية والبلدان النامية لا تتحقق في حالات كثيرة بسبب شروطها المالية التي لا يمكن توفيرها. وفي هذا الصدد شارك في القلق الذي أعربت عنه هنا بالفعل بعض البلدان النامية بشأن الأسعار المرتفعة للبيانات المحصلة بواسطة الاستشعار من بعد. وبينما نقر بالفوائد النسبية تقوم بها البلدان المتقدمة النمو في الحصول على بيانات بواسطة الاستشعار من بعد، ونقر بالفوائد النسبية للنهج التجاري سواء للمتلقيين أو للموردين لتلك البيانات، نود أن نضم صوتنا إلى طلبات النظر في طرق إتاحة وصول البلدان النامية إلى البيانات المحصلة بواسطة الاستشعار من بعد بشروط معقولة تراعي فيها على النحو الواجب صعوباتها الاقتصادية، وكذلك أهمية تلك البيانات لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

ونلاحظ أيضاً بارتياح دلائل على تزايد التعاون الإقليمي في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية. وهنا نشير بصفة خاصة إلى اقتراح عقد مؤتمر آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات بواسطة السوائل، حسبما اقترح في حلقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتسخير الاتصالات الفضائية لأغراض التنمية التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في سيول في جمهورية كوريا، وأيدت منغوليا ذلك الاقتراح وتطلع إلى تنفيذه على سبيل الاستعجال مما يعزز التعاون في مجالات الاتصالات الفضائية لصالح التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لبلدان المنطقة.

حدث تطور آخر يبعث على التشجيع في السياق الإقليمي في أيار/مايو الماضي في بيجين بجمهورية الصين الشعبية، مع دوره اللجنة التنسيقية للتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها.

وتؤيد منغوليا فكرة إنشاء مراكز إقليمية لتعليم علوم وتقنيات الفضاء. وترى أن التشغيل الناجح لهذه المراكز أداة هامة لتطوير القدرات الفضائية المحلية للبلدان النامية. ويشعر وفد بلادي بالامتنان وهو يلاحظ تقدم المشروع، ويتوقع تشغيل هذه المراكز في هذا العام، كما هو متواتر في بيان السيد أبيدون، خبير الأمم المتحدة المعنى بالتطبيقات الفضائية.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتنان وفد بلادي للسيد أبيدون على خدمته المتفانية وعمله الجيد خلال العام الماضي، فضلاً عن بيانه الاستهلاكي الشامل بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الفضائية. ولا تزال بلادي تعلق أهمية كبيرة على البرنامج الذي يوفر مساعدة قيمة للبلدان النامية تتمثل بالتدريب والزمالة والخبرة.

وتعتبر منغوليا أعمال اللجانتين الفرعيتين في دورتيهما الأخيرتين أعمالاً مفيدة ومثمرة. وأحرزت اللجنة الفرعية القانونية تقدماً كبيراً في دورتها لعام ١٩٩٢ بالموافقة على المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية. ويفيد وفد بلادي توافق الآراء العام داخل اللجنة الفرعية القاضي بأن تستند أي تقييمات للمبادئ في المستقبل إلى التطورات العلمية والتكنولوجية في هذا المجال.

وفي هذه السنة قامت اللجنة الفرعية بإجراء دراسة هامة ومفيدة جداً للبند المدرج في جدول أعمالها الخاص بالبدأ القاضي بأن تكون عمليات استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لمنفعة ومصالح جميع الدول، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية بصورة خاصة، وورقة العمل A/AC.105/C.2/L.182/Rev.1 التي قدمها عدد من الوفود وفرت أساساً ضرورياً جداً للنظر بصورة محددة في مختلف جوانب المسألة ونحن نتطلع إلى موافقة مناقشة الورقة في الدورة القادمة للجنة الفرعية.

ونشعر بالامتنان لجميع الذين نظموا الندوة الخاصة بالاتصالات ذات القواعد الفضائية وشاركوا فيها التي عقدت خلال دورة اللجنة الفرعية العلمية والتقنية. وقد كانت، في نظرنا، مناقشة مفيدة وحسنة التوقيت بشأن موضوع ذي أهمية خاصة للعديد من البلدان.

إن وفد بلادي يؤيد تأييدها تماماً الموضوع الذي اختير لدورة العام القادم، وأعني التطبيقات الفضائية من أجل منع الكوارث والتحذير منها وتخفييفها والإغاثة منها. وإن الحاجة الماسة إلى مزيد من المعلومات وزيادة التعاون في مجال تطبيق تكنولوجيا الفضاء من أجل منع الكوارث والتحذير منها كانت واضحة الإيلام بلادي في بداية هذا العام، عندما ضربتها موجات متلازمة من الكوارث الطبيعية مثل تساقط الثلوج بصورة مفرطة واندلاع الحرائق في الغابات والسهوب والأنوااء.

وتؤيد منغوليا فكرة إدراج بند خاص بالأنتقاض الفضائي في جدول أعمال اللجنة الفرعية العلمية والتقنية فباعتبار المبادئ المتصلة باستخدام مصادر الطاقة النووية في الفضاء الخارجي، يمكن للجنة الفرعية الآن أن تركز على مشكلة الأنتقاض الفضائي المتعاظمة. وإن إجراء تحليل علمي وتقني مستفيض للظاهرة من شأنه أن يكون هاماً لعمل اللجنة الفرعية القانونية المحتتمل في المستقبل بشأن وضع صك دولي قانوني بشأن هذا الموضوع.

وتود منغوليا أيضاً أن تضم صوتها إلى الاقتراح الذي أيدته عدة وفود خلال هذه الدورة، بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعنى باستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. وال الحاجة إلى عقد مؤتمر في وقت مبكر من هذا النوع قد جرى تناولها بإسهاب. وأود أن أشير فقط إلى الأهمية القصوى لمثل هذا الحدث من حيث إعطاء حافز جديد لبرامج الفضاء في البلدان النامية.

وفي الختام أود أن أتناول الآثار التي قد تترتب على اقتراح نقل مكتب شؤون الفضاء الخارجي إلى فيينا في أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين في المستقبل، خصوصاً في أماكن عقد اجتماعاتها. ولدى إعداد التقرير الذي يقدم إلى الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، من المهم ألا تغيب عن البال حقيقة أن العديد من الأعضاء والمراقبين في اللجنة، ومعظمهم من البلدان النامية - بما فيها بلادي - ليس لديهم بعثات دبلوماسية في فيينا، وهذا من شأنه أن يعيق إجراء اتصالات عمل وثيقة بمكتب شؤون الفضاء الخارجي وأن يحول دون الاشتراك في دورات اللجنة ولجنتيها الفرعيتين. ونعتقد أن من الضروري عقد دورات اللجنة وكل من لجنتيها الفرعيتين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك قدر الإمكان، لضمان المشاركة الواسعة النطاق للبلدان النامية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نختتم المرحلة الحالية من مناقشتنا للبند ٦

من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة للسيد راو ممثل الهند لكي يقدم عرضه العلمي.

قدم السيد راو (الهند) عرضه الى اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥